

انبهار خجول بمداولات مؤتمرات المحليات

# «المشارك» يواجه توسيع صلاحيات «المحليات» بتشديد المركزية على أعضائه



أثارت المكاشفات العلنية والنقاشات الحيوية -التي سادت أجواء فعاليات المؤتمرات الفرعية الموسعة للسلطة المحلية في صوم المحافظات الأيام الماضية- الأرياح لدى قيادات أحزاب الفقاء المشترك على ما تميزت به من نقاشات حيوية لا تقتصر الصراحة والشفافية، في حين تجلّى ارتباك أحزاب المشترك في ( مركزها الأعلى ) بمقابلة الإجراءات الحكومية التمهيديّة للانتقال إلى نظام الحكم المحلي والحد من المركزية الشديدة، كأحد الأسس المهمة لبناء الدولة اليمنية الحديثة، بإجراء مصادق يكرس من المركزية الشديدة داخل المراكز العليا للأحزاب في العاصمة صنعاء، تمثل باصدار (مجلس أعلى المشترك) امرا تنظيميا يقضي بالزام أعضاء المجالس المحلية المنتميين للمشارك وقيادات فروع المشترك في المحافظات بمشاطرة فعاليات مؤتمرات المجالس المحلية رغم مشاركة معظمهم بضردهم على ذلك، الثرمان، التنظيمي شديد المركزية والذي زير رئيس المجلس الأعلى للمشارك حسن زيد في تصريح نشره موقع (الصوت نت) ولم تسمح مضامينه لأعضاء المشترك حتى بالتفكير في جدوى المقاطعة من عدمها، وبما يتلاءم مع الطبيعة الخدمية لأعمالهم ومصالح ناخبهم في مجالس المديرية والمحافظات.



كتب /جميل الجعدي

صرح به المصدر المسؤول بمشترك محافظة صنعاء بعد اربعة ايام من عقد المؤتمر الفرعي هناك وبث فعالياته عبر الفضائية بما تضمنه من مناقشة فعالة لقضايا وهموم المواطنين، حيث يبرر المصدر المسؤول مقاطعتهم بكون المؤتمر تجاهل هموم المواطن وقضاياهم واصفا إياه بـ (المؤتمر السياسي).

وبالرغم من أن عقد المؤتمرات الفرعية الموسعة للسلطة المحلية خلال الأيام الماضية وقيل اشهر قليلة من عقد المؤتمر العام الخامس جاء استجابة وتنفيذاً للنوصيات والقرارات التي خرجت بها المؤتمرات السنوية الأربعة للمجالس المحلية، ويهدف مناقشة وإثراء الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي يرى عضو الدائرة السياسية لإصلاح تعز واحد قيادات المشترك توفيق عبدالمك فرحان أن المؤتمرات المحلية لا تحمل اي صفة قانونية ولا تنبثق عن قانون السلطة المحلية، وبالتالي فقراراتها ومخرجاتها لا تحمل صفة الإلزام وإنما هي بمثابة شكوى وامال).



حسن زيد

لم تجد كتلة الفقاء المشترك بمحلي شوية بدأ من الاستفادة من مداولات المؤتمر وأجواء النقاش الذي اتسم بالصراحة والمصداقية والشفافية بتكرار انتقادات القيادي المؤتمري الأستاذ عارف الزوكا عضو اللجنة العامة في مداخلة له أثناء افتتاح المؤتمر فيها من ان ذلك يسبب للمؤتمر الفرعي لحلي شوية او ينقص من شأنه.

وكان القيادي المؤتمري الأستاذ عارف الزوكا انتقد علنا في مداخلة له خلال افتتاح جلسات المؤتمر إحصار لفتحات المؤتمر الفرعي من صنعاء باعتبار ذلك مركزية شديدة لا ينسجم مع اهداف المؤتمر ومساعي تعزيز الديمقراطية. وقد احتفت صحف المشترك بمدخلة عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام -الزوكا نافلة بذلك انصع صورة لمستوى رقي وحيوية النقاش، غير ان مداخلة الزوكا كشفت بجلاء افلاس المشترك هناك حينما اعتبر بيان صادر عن الأخير مضمون هذه المداخلة مبررا كافيا لمقاطعة فعاليات المؤتمر قائلا: (نحن في كتلة المشترك نعتقد جازمين ان الذي لا يعطي صلاحية أعداد لفتحات أو ما في حكمها ان يعطي صلاحية اتخاذ القرارات).

وإلى محافظة الضالع حيث ساق المجلس المحلي من المؤتمر الفرعي وخصوصاً من القيادات الإدارية في الدولة من أبناء المحافظة الذين حضروا فعاليات المؤتمر الفرعي، وعكس نتمتع أعضاء المجلس بمستوى عال من الإضاء ورقي الأخر. حيث أرجع عضو محلي الضالع محمد الحاج مقاطعة المشترك مؤتمر المحليات إلى قيام السلطة بإضاعة حوالي ٤٠٠ شخصية من القيادات العسكرية والأمنية والإدارية لحضور المؤتمر، مشيراً إلى أن ذلك من شأنه أن يغير في مسار المؤتمر ويفرغه من مضمونه.

ويعتقد حسن زيد أن المقاطعة هي بمثابة شكوى وامال، ولعل أظرف نوع من انتقادات المشترك للمؤتمرات الفرعية للسلطة المحلية هو ما

البرلمان وتاجيل الانتخابات لعامين لم يتضمن ما يشير إلى منع عقد مؤتمرات فرعية للمجالس المحلية بالمحافظات لمناقشة متطلبات التنمية في المديرية والمحافظات.

**مؤتمرات «المحليات» تخطأ أوراق المشترك**  
ويبدو جليا أن فعاليات المؤتمرات الفرعية الموسعة للسلطة المحلية بما شهدته من حيوية ونقاش وتقص للاختلافات وبحث في المعالجات وتحديد الأولويات، قد خلطت أوراق القوى السياسية وقطعت الطريق على سباق المزايدة بهجوم وقضايا الناس، إذ بدت تصريحات قيادات المشترك توحى بتذمرهم وانزعاجهم لاتجاه الحكومة نحو توسيع صلاحيات السلطة المحلية أحد أبرز مطالبهم الرئيسة الدائمة، كما يؤخذ على هذه المواقف عدم تفريقها بين الخلاف في أمانة العاصمة حول تسوية الملعب السياسي وبين المشاركة في إرساء مبادئ نظام الحكم المحلي المنشود، والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة في المديرية والمحافظات النائية.

قضايا الناس والتنمية. كفي سياق تبرير قرار المقاطعة كشف زيد عن انشقاق أخير بين المشترك والمؤتمر الشعبي العام قال انه قضى بضرورة إشراك كل القوى السياسية والمجتمع المدني في الساحة، معتبراً في هذا السياق دعوة بعض قيادات المؤتمر بأن يكون الحوار داخل المؤسسات الرسمية تهرباً من تنفيذ الاتفاق. أما مهدي جابر الهاتف رئيس المكتب التنفيذي للإصلاح بـ (مجلس أعلى المشترك) فيعتبر مقاطعتهم للمؤتمر الفرعي الموسع للسلطة المحلية بمقاطعة حجة يكون (هذه المؤتمرات إنما تعد التفافاً على الحوار الذي تم التوقيع والاتفاق عليه بين المشترك والمؤتمر)، لكنه يبدي وضوحاً أكثر من رئيسه بتحسبب الانشقاق بـ (الذي بموجبها تاجلت الانتخابات سنتين)، مع أن اتفاق تمديد فترة

هل تخطى المشترك عن برامجه الإصلاحية؟! لقد فطلت توجهات المشترك في التشويش على فعاليات المؤتمرات الفرعية للسلطة المحلية، إذ تباينت مبررات وأسباب مقاطعة أعضاء في المشترك -ظاهرياً من محافظة لأخرى غير أنها في مجملها لم تصل حد الإقناع للتخلي عن طرح ومناقشة القضايا الجوهرية والمشاكل والحلول، والإسهام الفعال في إرساء اللبنة الأولى والخطوات التدرجية المهددة للانطلاق نحو الحكم المحلي المنشود، والذي ظل يحظى بالاهتمام والاهتمام من قيادات المجلس المشترك وبرامجه للإصلاح، وأبرز مطالبه طوال السنوات الماضية.

**استحقاقات تشغل رئيس المشترك**  
في إطار محاولات الانقاص من شأن أهمية مداولات ومخرجات المؤتمرات الفرعية الموسعة للسلطة المحلية رصدنا في صحيفة ( الميثاق) عدداً من المواقف والقرارات لقيادات أحزاب المشترك نستخلصها بالمسؤول الحزبي الأول في تحالف المشترك الذي أكد وجود قرار مركزي بالمقاطعة (لكنه لا يعرف مصدر القرار)، معتبراً (مؤتمرات المحليات التفافاً على استحقاقات الحوار مع القوى السياسية، كون المحليات مسيطراً عليها من قبل الحزب الحاكم، متكرراً بذلك دور وجهود أعضاء أحزاب المشترك في مجالس المديرية والمحافظات والذين ساهموا بشكل فعّال في إدارة مجلس شؤون المديرية والمحافظات إلى جانب زملائهم المنتميين للمؤتمر، خلافاً لدور محلي الضالع والذي يمثل أعضاء المشترك العلنية.

وبحديثه عما أسماه «استحقاقات الحوار» مع القوى السياسية يؤكد رئيس المجلس الأعلى للفقاء المشترك صدقاً مقولات أن قيادات المشترك لا تهتم بقضايا وهموم الناس ومشاكل التنمية، ولا تطرح مثل هذه القضايا على المؤتمر أو الحكومة أثناء جلسات الحوار، فاستحقاقات الحوار مع القوى السياسية حول تشكيل لجنة الانتخابات لدى رئيس المجلس الأعلى لأحزاب المشترك اهم من (استحقاقات التنمية) وتلمس هموم وقضايا المجتمعات المحلية؛  
وشن أعلى قيادي في احزاب المشترك هجوماً حاداً على المؤتمرات الفرعية الموسعة للسلطة المحلية التي اقترنت لأول مرة من مناقشة

## وكيل وزارة الادارة المحلية:

# توقعنا أن تكون احزاب المشترك السباق لتبني هموم الناس

قال عبدالرحيم عتيق -وكيل وزارة الإدارة المحلية- إن حضور القيادات الإدارية في الأجهزة الحكومية المركزية للدولة ومشاركتهم أعمال المؤتمرات الفرعية الموسعة للسلطة المحلية في محافظاتهم خلال الأيام الماضية شكل تقديراً رائعاً سوف يستمر العمل به في كل المؤتمرات اللاحقة. مشيراً إلى أن هذه الإضافة النوعية مكنت القيادات الحكومية في مختلف الأجهرة من الاقتراب من السلطات المحلية في المحافظات والمديرية والاستماع إلى قضاياهم وهموم التنمية. وأوضح عتيق -الذي رأس اللجنة التنفيذية لأعمال المؤتمر الفرعي الموسع للسلطة المحلية بمحافظة أبين- إن المؤتمرات الفرعية الموسعة للسلطة المحلية تعد تجربة جديدة بعد انتخابات المحافظين العام الماضي وخطوة إضافية نحو الحكم المحلي المنشود. وفيما لفت إلى عدم وجود نص قانوني بعقد مؤتمرات فرعية كشف وكيل وزارة الإدارة المحلية اعترافهم إجراء تعديل قانوني بذلك ضمن مصفوفة تعديلات لعدد من القوانين لانتقال إلى نظام الحكم المحلي. موضحاً أن المؤتمرات الفرعية للسلطة المحلية والتي أختتمت امس الأحد بإحترام فعاليات المؤتمر الفرعي الموسع للسلطة المحلية بإمانة العاصمة- جاءت تنفيذاً لنوصيات وقرارات المؤتمر العامة السابقة من الأول وحتى الرابع، ويهدف طرح الرؤية الاستراتيجية للحكم المحلي وملاح البرنامج الوطني لتنفيذها على مسؤولي السلطة المحلية في المستويات الدنيا. وقال " كان لابد من إنزال الاستراتيجية على ممثلي المحافظات والمديرية في الهيئات الإدارية لإثرائها ومناقشتها من قبل كافة الأعضاء. ولفت إلى مشاركة ٩٠٪ من أعضاء السلطة المحلية بمحافظة أبين فعاليات المؤتمر الفرعي الذي عقد هناك خلال يومي السادس والسابع من يونيو الجاري. موضحاً إلى أن فعاليات المؤتمر سارت بشكل جيد، وأنها تميزت بشفافية مطلقة نظرت لكافة السلبات والإيجابيات، معبراً في هذا الصدد عن تقديره لكل أعضاء الهيئات الإدارية بالمحافظة والمديرية والذين ساهموا بفعالية بمناقشة الإشكاليات والعوائق التي تواجه أعمالهم وكذا البحث عن الحلول المناسبة لها. وانتقد عتيق تحدي بعض قيادات المشترك في المحافظة التي دعيت لحضور فعاليات المؤتمر مفترضاً أن يكونوا هم المسابقين لتبني قضايا التنمية ومشاكل الناس على القيادات التي حضرت المؤتمر. وبشأن تدمير بعض قيادات المشترك لمشاركته كتاب قيادات الدولة والقيادات التنفيذية من أبناء المحافظات فعاليات المؤتمرات الفرعية قال عتيق: ( لقد باتت هذه مشكلة في حد ذاتها، فلا هم تبنيوا قضايا المجتمعات المحلية ونقلوا هموم ومشاكلهم إلى الجهات المختصة، ولا أعجبهم نزول القيادات التنفيذية للتمس ومناقشة قضايا التنمية وهموم الناس...!!)

## قانون للحكم المحلي واستكمال مشروع التقسيم الإداري

# تطلعات لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة

والإشكالات التي تعيق أجهزة السلطة المحلية عن ممارسة مهامها في إدارة وتنمية المجتمعات المحلية بكفاءة وافتدار. وأكدت وزارة الإدارة المحلية أن استراتيجية الحكم المحلي تعتبر ترجمة صادقة وأمنية للإرادة السياسية الأبدية والرؤية الناقية لفخامة رئيس الجمهورية الذي أكد على ضرورة ترسيخ أسس الدولة اليمنية الحديثة بناء على توجهات استراتيجية، وفي مقدمتها بناء وتطوير نظام الحكم المحلي التي تجسدت من خلال البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية الذي أكد على ضرورة تعزيز الديمقراطية وتنمية المشاركة الشعبية في إدارة الشأن المحلي وفقاً لرؤية وطنية مستنيرة تستجيب لمطلبات تحقيق أهداف التنمية الشاملة والاستدامة، ومبادرة رئيس الجمهورية لتطوير منظومة الحكم والإدارة التي أكدت على ضرورة الانتقال إلى نظام الحكم المحلي كأحد الأسس المهمة لبناء الدولة اليمنية الحديثة، ومشروع التعديلات الدستورية القادمة من قبل فخامة رئيس الجمهورية التي أكدت على ضرورة قيام نظام الحكم المحلي الذي يؤمن للوحدات الإدارية المحلية إدارة وتسدير شؤونها المحلية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية.

**تتجه الحكومة لتعديل قانون السلطة المحلية إلى قانون الحكم المحلي، وتعديل النصوص التي تتعارض مع قانون الحكم المحلي في القوانين النافذة، وذلك بهدف الوصول إلى حكم محلي واسع الصلاحيات، يمكن من تحسين مؤشرات التنمية المحلية وتوسيع المشاركة التنموية والسياسية.**

### كتب /جمال مجاهد

التشريعي والقانوني والبنية المؤسسية والقرارات والموارد المالية. وتعد استراتيجية الحكم المحلي بعناية الأساس الذي سيمتدح الحكومة من المضي قدماً خلال الشهور المقبلة في عملية إعداد البرنامج الوطني لتنفيذ الاستراتيجية، والتي من شأنه ترجمة ما جاء في نص وروح مبادرة فخامة رئيس الجمهورية ومشروع التعديلات الدستورية المنقطة عنها، وتحديداً ما يتعلق منها بتطوير منظومة الحكم والإدارة في البلاد نحو الانتقال إلى نظام الحكم المحلي.

والإدارية، وتناسب الموارد المالية مع المهام والوظائف، والتدرج في ممارسة المهام والوظائف، وخضوع وحدات الحكم المحلي للرقابة المركزية، وخضوع وحدات الحكم المحلي للمساءلة المجتمعية، وتقديم الخدمات المحلية بمنهجية وكفاءة وفعالية. وأشارت وثيقة وزارة الإدارة المحلية إلى أن أهداف الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي تمثل مجموع النتائج المأمول أن تحقق رؤية النجاح لاستقلال الحكم المحلي، وقد تطورت النتائج المنشودة من خلال البرنامج الوطني لتنفيذ الاستراتيجية.

كما أن الاستراتيجية تشكل الترجمة العملية لواحدة من أهم مكونات برنامج الحكومة المنفذ عن البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية، والمتعلقة بضرورة تبني رؤية منهجية للمضي قدماً في تعزيز الديمقراطية وفقاً لخصائص واقع التنمية في اليمن، وخصوصاً التجارب العالمية الناجحة. وأكد تقرير حديث حصلت عليه «الميثاق»، أن الحكومة قامت بزيادة الدعم المركزي المعتمد للسلطة المحلية لتصل إلى ١٦ مليار ريال، ورفع الموازنات التشغيلية للسلطة المحلية بواقع أربعة مليارات ريال بدءاً من العام ٢٠٠٧، وإنشاء واستكمال إنشاء مشاريع مجتمعات حكومية في خمس محافظات هي أبين وشبوة والمهرة وريمة وحضرموت، بالإضافة إلى ثلاثة مشاريع سكن ومركز للمعلومات، وكذا مجتمعات حكومية في مختلف مديريات الجمهورية.

وتتمثل هذه الأهداف ببناء المنظومة التشريعية وتطوير البنية المؤسسية وتنمية القدرات البشرية والإمكانات المادية اللازمة لنظام الحكم المحلي، وتمكين وحدات الحكم المحلي من إدارة التنمية المحلية بمنهجية وكفاءة وفعالية في ظل أحدث المبادئ والتطبيقات الإدارية، وتوسيع وتعزيز المشاركة الشعبية في تحقيق أهداف التنمية المحلية من خلال إيجاد شراكة فعالة بين وحدات الحكم المحلي وكافة الأطر التنظيمية في المجتمعات المحلية، وإرساء وتعزيز أسس وتقاليد المساءلة الشعبية لوحدات الحكم المحلي من قبل المجتمع وتعزيز أسس ومبادئ الرقابة المركزية على وحدات الحكم المحلي وتفعيلها في حدود القوانين والأنظمة، وتشكل الرؤية الاستراتيجية الإطار العام لبناء نظام الحكم المحلي الذي يسهم بفعالية في تحقيق التنمية وتقديم الخدمات للمواطنين. ويعتزل الحكم المحلي استباقياً لتعزيز المشاركة الشعبية من خلال توسيع مهام وصلاحيات الوحدات الإدارية والمحافظات والمديرية، في ظل إدراك وإعجاب بان الجمهورية اليمنية وحدة واحدة أرضاً وإنساناً.

ومن المقرر أن يتم ترجمة الاستراتيجية إلى برنامج وطني شامل لكافة المحاور التي اشتمل عليها، يساهم في إعدادها أعضاء السلطة المحلية بارادتهم ومفترحاتهم من خلال الآلية الخاصة بهذه الرؤية والتي تتضمن المدخلات التنفيذية لمحاور الاستراتيجية على المستوى

أوضح التقرير أن عدد مشاريع اللامركزية والسلطة المحلية التي تم تنفيذها خلال السنوات الثلاث الماضية بلغ ٤٦ مشروعاً، وبإجمالي إنفاق ٤,٨ مليار ريال، وتجهيز وتأسيس ٧٦ مجتمعا حكومياً في مراكز المحافظات ومراكز المديرية في مختلف المحافظات بتكلفة إجمالية ١٠٣ ملايين ريال، واستكمال إنشاء الوحدات الحكومية كافة المديرية وتزويدها بالإكوابات المادية والبشرية وتدريب العاملين فيها على الأنظمة والقوانين والتشريعات المالية وإنشاء حالة الإزواج والتنازع في الاختصاصات فيما بين الوحدات الحاصية ومكاتب المالية وإقرار دمجها في كيان تنظيمي واحد على مستوى المحافظات والمديرية.

كما تم تدريب وتأهيل أعضاء المجالس المحلية وقيادات السلطة المحلية ورؤساء الأجهزة التنفيذية وإجمالي إنفاق بلغ ٣٠,٥ مليون ريال، ومراجعة بدل الريف وإقرار تصنيف المناطق النائية □

والتوقيت أن الحكومة تبنت رؤية إستراتيجية لعملية بناء وتطوير نظام الحكم المحلي تتمثل في الوصول إلى نظام حكم محلي قادر على تحقيق التنمية المحلية في إطار التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة.

وأوضحت أن المبادئ السبعة لإستراتيجية الحكم المحلي تتمثل في ترسيخ الديمقراطية وتعزيز المشاركة المجتمعية في إدارة الشأن المحلي، وضعف وحدات الحكم المحلي بكامل الإستقلالية المالية



## توسيع مهام وصلاحيات الوحدات الإدارية